

## مراجعات كتب

### اجتهاد الرسول ﷺ (\*)

#### مراجعة ايمان عيتاني

تؤكد المؤلفة الدكتورة نادية شريف العمري في مقدمة كتابها: اجتهاد الرسول ﷺ على أن الشريعة الإسلامية شاملة. وهي شريعة تكفل الله بحفظها وصونها وتتسم إلى الشمولية بالاستقلالية لقوله تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾<sup>(١)</sup>.

وليس المقصود بالشمولية أن الشريعة قد نصت على حكم كل واقعة مما يستجد من أمور مستقبلية إنما أتت بالمبادئ العامة والقواعد الأساسية والخطوط العريضة لتندرج تحتها كافة القضايا والأمور التي تتغير بتغير الزمان والأعراف والعادات والبيئات.

لذا، كان الاجتهاد فرضاً على الأمة لأنها بواسطته تسير في حياتها على شريعة الله وتحتكم إليه فهو مظهرٌ لأحكام الله في الوقائع التي لم يرد بها نص صريح.

أرادت المؤلفة من هذه الدراسة المنهجية لاجتهاد الرسول (ص) أن تكون

(\*) نادية شريف العمري: اجتهاد الرسول (ص). الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة بيروت؛ ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م - ٣٦٩ ص.

(١) المائدة: ٣.

حجة ناصعة وبرهاناً قوياً أمام المجتهد والمفتي والحاكم لينهجوا نهجه (ص) خاصة وأن الوقت المعاصر بما فيه من وقائع جديدة وحوادث مختلفة ومشكلات كثيرة بأمس الحاجة إلى اجتهاد المجتهدين وفكر الباحثين المؤمنين ونظر العاملين المخلصين بكتاب الله وسنة رسوله (ص).

تبدأ المؤلفة بالتمهيد للموضوع بتعريف الاجتهاد لغة واصطلاحاً ومن ثم تتطرق إلى شروط المجتهد.

الاجتهاد في اللغة مأخوذ من الجهد بفتح الجيم وضمها، وهو المشقة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ في ثلاثة مواضع<sup>(٢)</sup> كلها تدل على الاجتهاد وبذل الوسع والطاقة والمبالغة في اليمين.

وقد سلك الأصوليون مسلكين في تعريفهم للاجتهاد المسلك الأول: وهو من حيث ما صدر به التعريف وقد كان سبباً في اختلافهم وعاملاً من عوامل كثرة التعريفات. وقد اتجهوا فيه إلى اتجاهين:

**الاتجاه الأول:** اعتبار أن الاجتهاد فعل المجتهد، فقد صدر أصحاب هذا الاتجاه التعريف بكلمة «بذل» أو «استفراغ» ومنهم من جمع بينهما كأبي إسحاق الشيرازي حيث قال في تعريفه: «الاجتهاد في عرف الفقهاء استفراغ الوسع وبذل المجهود في طلب الحكم الشرعي».

**الاتجاه الثاني:** وهو من حيث كونه صفة للمجتهد، فقد صدر أصحاب هذا الاتجاه تعريفهم بكلمة «ملكة». نجد هذا في كتب المحدثين وكثير من الشيعة فيعرف عندهم بأنه: «ملكة تحصيل الحجج على الأحكام الشرعية، أو الوظائف العملية، شرعية أو عملية».

وقد اختار القليل النادر هذا الاتجاه، فلم يشتهر كالاتجاه الأول.

(٢) ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مِنْ مِّمْتٍ﴾ النحل: ٣٨.

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ النور: ٥٣.

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ نَذِيرٌ﴾ فاطر: ٤٢.

المسلك الثاني: وهو من حيث ذكر بعض القيود وعدم ذكرها. ولزيد من الوضوح تعرض المؤلف أمام القارئ أربعة تعاريف يختلف القيد في أحدها عن الآخر وهي كالتالي:

- ١ - البيضاوي: استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية.
- ٢ - الغزالي: استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي.
- ٣ - ابن الحاجب: بذل المجتهد وسعه في طلبه العلم بأحكام الشريعة.
- ٤ - ابن الهمام: بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي عقلياً كان أو نقلياً قطعياً كان أو ظنياً.

وبعد أن تعرض المؤلف لهذه التعريفات بالشرح تختار تعريف ابن الهمام كالتعريف الأمثل الذي يبين حقيقة الاجتهاد ولكن بعد حذف كلمة الفقيه.

بعد هذا تخلص المؤلف إلى القول بأن المعنى الإصطلاحي لم يبتعد كثيراً عن المعنى اللغوي. أما استعمالها اللغوي فهو العموم، وهو مطلق الكلفة والمشقة، وأما استعمالها الاصطلاحي الأصولي فهو مختص ببذل الوسع لاستنباط الحكم الشرعي عقلياً كان أو نقلياً قطعياً كان أو ظنياً.

كما سبق نعلم أن المجتهد هو الفقيه الذي استفراغ وسعه لتحصيل حكم شرعي. وقد أطلق عليه الغزالي اسم المستثمر الذي يحكم بظنه وأطلق على الأحكام الثمرات.

أما الشاطبي فقال عن المجتهد إنه قائم في الأمة مقام النبي (ص) بجملة أمور منها:

- ١ - النقل الشرعي في الحديث: «إن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يُورثوا ديناراً ولا درهماً، وإنما ورثوا العلم».

- ٢ - أنه نائب عنه في تبليغ الأحكام، لقوله (ص) في خطبة الوداع «ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب» وقال: «بلغوا عني ولو آية» وقال (ص) في الحديث

الصحيح: «تسمعون ويُسمع منكم، ويُسمع من يسمع منكم». وإذا كان كذلك فهو معنى كون المجتهد قائماً مقام النبي (ص).

٣ - أنه كاشف عن حكم الشرع ومستنبط، وإذا كان مظهراً ومبيناً للحكم الشرعي بحسب نظره واجتهاده فهو واجب اتباعه والعمل على وفق ما قاله. وهذا هو معنى الخلافة لرسول الله (ص) على التحقيق.

وفي القرآن الكريم سَمَّى الله تعالى المجتهدين (أولي الأمر) وقرن طاعتهم مع طاعته عزَّ وجلَّ وطاعة نبيه (ص) فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

ثم تعرض المؤلفة لصفات وشروط المجتهد التي تؤهله لهذا المنصب العظيم الذي يصير به مستنبطاً للأحكام الشرعية من كتاب الله وسنة رسوله (ص)؛ لأنه إنما يتمكن من ذلك بشروط غير مكتسبة وبشروط أخرى مكتسبة.

الشروط الغير المكتسبة هي الشروط العامة أو الشروط التكليفية وهي: أ - الإسلام، ب - البلوغ، ج - العقل.

أما الشروط المكتسبة فعلى نوعين:

أ - شروط أساسية:

- ١ - معرفة الكتاب.
- ٢ - معرفة السنّة.
- ٣ - معرفة اللغة.
- ٤ - معرفة مواضع الإجماع.

ب - شروط تكميلية.

- ١ - معرفة البراءة.
- ٢ - معرفة مقاصد الشريعة.

- ٣ - معرفة القواعد الكلية .
- ٤ - معرفة مواضع الخلاف .
- ٥ - العلم بالعرف الجاري في البلد .
- ٦ - معرفة المنطق .
- ٧ - عدالة المجتهد وصلاحه .
- ٨ - حسن الطريقة وسلامة المسلك .
- ٩ - الورع والعفة .
- ١٠ - رصانة الفكر وجودة الملاحظة .
- ١١ - الافتقار إلى الله تعالى والتوجه إليه بالدعاء .
- ١٢ - ثقته بنفسه وشهادة الناس له بالأهلية .

بعد التمهيد تنتقل المؤلفة إلى الفصل الأول من كتابها وهو اجتهاد الرسول وآراء الأصوليين فيه .

تقول المؤلفة إن اجتهاده (ص) في الأحكام التي لم ينزل فيها نصٌ هي الدليل الساطع على بشريته وإنسانيته ثم إنه لم يكن ليستأثر برأي يراه بل يعرضه على أصحابه ويشاورهم . وبالرغم من أنه أعلم أهل الأرض وأتقاهم وأخشاهم لله تعالى كان فرضاً عليه مشورة أصحابه تنفيذاً لقوله عزّ وجلّ: ﴿وشاورهم في الأمر﴾<sup>(٤)</sup> .

ومنذ ذلك الحين أصبح تبادل الآراء والأفكار سمة ظاهرة لمجتمع النبوة وقد امتدحهم الله تعالى في القرآن الكريم بقوله عز من قائل: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ . ولا زالت هذه الآية الكريمة يتعبد بها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهي تحثهم ليس فقط على بذل الجهد للوصول إلى الحق، بل وعلى جمع الكلمة عليه أيضاً وهو الأهم .

وبهذا يتبين أن الرسول (ص) بسيرته وأقواله قد وضع حجر الأساس العام

(٤) آل عمران: ١٥٩ .

للاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ليعلم الناس الهدى والخير، فصلّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وفي هذا الفصل أيضاً تعرض المؤلفة بالتفصيل لاختلاف الأصوليين في جواز اجتهاد النبي (ص) عقلاً وعدم جوازه حتى أن المجوزين اختلفوا فيما بينهم في مقامين.

المقام الأول: في محلّ اجتهاده (ص) بمعنى هل يجوز له الاجتهاد في أمور الدين وأمور الدنيا؟.

المقام الثاني: في وقوع الاجتهاد منه (ص) وعدم وقوعه. وقد اختلف القائلون بالجواز فيه على ثلاثة أقوال:

أ - المجوزون:

- ١ - وقع منه الاجتهاد مطلقاً أي كان يجب (ص) بمجرد وقوع الحادثة أو سؤاله دون انتظار للوحي وهو قول مالك والشافعي وأحمد وعامة أهل الحديث.
- ٢ - وقع منه بعد انتظاره الوحي وإلى خوف فوت الحادثة وهو قول الحنفية.
- ٣ - الوقف دون القطع بشيء وهو ما ذهب إليه الغزالي.

ب - المانعون:

- ١ - المنع المطلق قول جمهور المعتزلة والأشعرية وقد ذهب ابن حزم إلى أن تجويز اجتهاده (ص) كفرٌ عظيم.

بعد أن تذكر المؤلفة أدلة كل فريق مؤيدة أو داحضة، تخلص إلى القول بأن أكثر أهل العلم متفقون على أن النبي (ص) كان مأموراً بالاجتهاد مطلقاً في الأمور الدينية والأحكام الشرعية والحروب من غير تقيد بشيء منها أو من غير تقييد بانتظار الوحي، ثم تسوق بعض الوقائع التي اجتهد الرسول (ص) في بيان أحكامها وأدلتها التي تؤيد وتدعم قول الجمهور. فنسوق هنا بعضها بإيجاز وبدون التطرق إلى مناقشات الأدلة.

- ١ - قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾<sup>(٥)</sup>.
- ٢ - وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>.
- ٣ - وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>.

قال الفخر الرازي: لما أمر الله تبارك وتعالى بالرد إلى الرسول (ص) وإلى أولي الأمر ليستنبطوا الحكم المناسب في الواقعة لم يخص سبحانه وتعالى (أولي الأمر بذلك) في قوله: ﴿لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ فعلم من ذلك أن الرسول (ص) مكلف بالاستنباط.

- ٤ - وقوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾<sup>(٨)</sup>.

تدل الآية الكريمة على أن الرسول (ص) مأمور بأن يشاور أصحابه. والعلماء متفقون على أن كل ما نزل فيه وحي من عند الله لم يجز للرسول (ص) أن يشاور فيه الأمة لأنه إذا جاء النص بطل الرأي والقياس.

- ٥ - وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَتُخَذَ فِي الْأَرْضِ تَرْدٍ ۚ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَفَسَدَتِ السُّلُوكُ ۚ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ \* لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم \* فكلوا مما غنمتم حلالاً طيباً واتقوا الله إن الله غفور رحيم﴾<sup>(٩)</sup>.

في هذه الآيات معاتبه صريحة للرسول (ص) والمؤمنين لتركهم الأولى وهو قتل الأسرى وقبولهم الفداء منهم. ولولا أن الله لا يؤخذ من أتى ذنباً بجهالة،

(٥) الحشر: ٢.

(٦) النساء: ١٠٥.

(٧) النساء: ٨٣.

(٨) آل عمران: ١٥٩.

(٩) الأنفال: ٦٧، ٦٨، ٦٩.

لمسهم العذاب، وقد أقرَّ الرسول (ص) على ما كان منه لقوله تعالى: ﴿فكُلُوا مما غنمتم حلالاً طيباً﴾.

وبهذا يتبين أنه عند عدم النص كان للرسول (ص) أن يعمل برأي أصحابه وهذا دليل على أنه يجوز له (ص) العمل بالرأي في الحرب وفي أمور الدنيا.

٦ - وقوله تعالى: ﴿عفا الله عنك لم أذنت لهم حتى يتبين لك الذين صدقوا وتعلم الكذابين﴾<sup>(١٠)</sup>. وشأن هذه الآية من حيث الدلالة شأن الآية السابقة.

ب - أدلة الوقوع من السنة المطهرة.

١ - حديث تحريم مكة يوم الفتح قال (ص): «فإن هذا بلد حرمه الله، ولا يُحتل خلاها» واستثناء (الإذخر) الداخل في عموم ما يحتل نزولاً عند طلب العباس دليل على أنه كان للرسول (ص) أن يجتهد في الأحكام.

٢ - وفي رواية هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله (ص): «لولا حادثة قومك بالكفر لنقضت البيت ثم لبنيته على أساس إبراهيم عليه السلام، فإن قريشاً استقصرت بناءه وجعلت له خلفاً، يعني باباً».

ج - المعقول.

١ - العمل بالاجتهاد أشق من العمل بدلالة النص لظهور هذا وغموض ذلك فلو لم يكن (ص) عاملاً بالاجتهاد مع جواز عمل أمته به لزم اختصاصهم بفضيلة لم توجد له وهو ممتنع لأنهم ليسوا بأفضل منه (ص).

٢ - القياس هو النظر في ملاحظة المعنى المستنبط من الحكم المنصوص عليه وإلحاق نظير المنصوص به بواسطة المعنى المستنبط والنبي (ص) أولى بمعرفة ذلك من غيره.

\*\*\*



بعد أن تؤكد المؤلفة على حقيقة وقوع الاجتهاد منه (ص)، تنتقل بالحديث إلى أنواع اجتهاده (ص) فتبين أن الأصوليين وإن اتفقوا على اجتهاده (ص) في الأمور الدنيوية إلا أنهم اختلفوا في تعبه بالاجتهاد في الأمور الشرعية، وقد رجّحت اجتهاده (ص) فيها. ثم تفصل القول في أنواع اجتهاده (ص) ذاكراً بعض الأمثلة على كل نوع من أنواعها الأربعة التالية:

أ - اجتهاده (ص) في الأمور الدنيوية الصرفة.

١ - مسألة تأبير النخل:

حدث موسى بن طلحة عن أبيه قال: مررت مع رسول الله (ص) يقوم على رؤوس النخل فقال: ما يصنع هؤلاء؟ فقالوا يلحقون، يجعلون الذكر في الأنثى فيلقح، فقال رسول الله (ص): «ما أظن يغني ذلك شيئاً» قال: فأخذوا بذلك فتركوه، فأضّر ذلك بهم فعلم رسول الله (ص) بذلك فقال: «إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه. فإني إنما ظننت ظناً، فلا تؤاخذوني بالظن. ولكن إذا حدثتكم عن الله شيئاً، فخذوا به، فإني لن أكذب على الله عز وجل».

يتبين من هذا الحديث أنه (ص) قد رأى رأياً وهو تفضيل الترك على الفعل ولكن فيما بعد يتبين له (ص) خلافه بحكم ما صار إليه الأمر في الواقع فالذي رآه (ص) لم يجلب نفعاً لقومه بل على العكس فاعتذر (ص) من قومه واستن لهم مبدأ عاماً في اتباع ما يقوله (ص) وهو: (إذا حدثتكم عن الله شيئاً فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر).

عبوسه في وجه عبدالله بن أم مكتوم الأعمى على نحو ما ورد في قوله تبارك وتعالى: ﴿عَبَسَى وَتَوَلَّى﴾.

ب - اجتهاده (ص) في أمور الحرب.

١ - أخذه الفداء من أسرى بدر.

٢ - إذنه للبعض بالتخلف عن الخروج للقتال في غزوة تبوك.

٣ - عمل الرسول (ص) برأي سلمان الفارسي في حفر خندق حول المدينة في غزوة الأحزاب .

ج - أفضيته (ص) أي فاقضى به من أحكام .

١ - قضاؤه باليمين .

عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي (ص) قال: «لو يُعطى الناس بدعواهم لادّعى ناسٌ دماء رجالٍ وأموالهم، ولكن اليمين على المدّعى عليه» .

هذا الحديث الشريف يشير إلى قاعدة كبيرة وهامة من قواعد أحكام الشرع . ففيه أنه لا يقبل قول الإنسان فيما يدعيه بمجرد دعواه بل يحتاج إلى بينة أو تصديق المدعى عليه .

٢ - قضاؤه بيمين وشاهد .

٣ - قضاؤه لهند بنت عُتبة امرأة أبي سفيان وكان شحيحاً بأن تأخذ من ماله المعروف بما يكفيها ويكفي بنيتها .

٤ - قضاؤه بعدم النفقة للمطلقة ثلاثاً . (المبتوتة) .

د - اجتهاده (ص) في العبادات .

١ - اجتهاده مع صحابته فيما يكون به الإعلام للصلاة .

كان المسلمون حين قدموا المدينة المنورة يجتمعون فتحين الصلاة ليس يُنادى لها، فتكلموا يوماً، فقال بعضهم: اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى، وقال بعضهم: بل بوقاً مثل قرن اليهود فقال عمر: أو لا تبعثون رجلاً ينادي بالصلاة؟ فقال (ص): «يا بلال قم فناد بالصلاة» .

٢ - اجتهاده (ص) في إيقاعه العذاب على المتخلفين عن صلاة الجماعة ورجوعه عن قراره هذا .

٣ - إقراره (ص) لمن صلى العصر قبل الغروب وبعده يوم الأحزاب وكان (ص) قد قال (ولا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة، فأدرك بعضهم العصر

في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي! لم يرد منا ذلك فذكر ذلك للنبي (ص) فلم يُعَنَّفَ أحداً منهم.

٤ - استغفاره لبعض المنافقين.

٥ - استغفاره لعمه أبي طالب.

نتبين مما تقدم أن الاجتهاد منه (ص) مؤكد الوقوع ويُقرُّ عليه بالقرآن الكريم والسنة المطهرة والمعقول. وقد تعددت مواطن وأمكنة وموضوعات اجتهاده (ص) وكان الوحي دائماً يسانده (ص) ويؤيده وينبئه إلى مواطن الحكم والصواب بالرغم من حدة ذكائه وقوة بصيرته وتحريره الحكمة ومصلحة الدعوة والرسالة.

أما عن حكم اجتهاده (ص) من حيث وصف الشارع له فقد اختلف العلماء فيه على قولين. فمنهم من يرى أن اجتهاده (ص) جائز شرعاً وليس بواجب ومنهم من يرى أن اجتهاده واجب عليه (ص).

وتصل المؤلفة إلى الفصل الثاني من كتابها والذي عقده تحت عنوان الاجتهاد في زمن الرسول (ص).

اختلف الأصوليون حول جواز اجتهاد الصحابة رضوان الله عليهم زمن الرسول (ص) على خمسة أقوال:

١ - يجوز مطلقاً قاضياً كان أم غير قاض قريباً من الرسول (ص) أم بعيداً وهو قول معظم الأصوليين.

٢ - يجوز شرط أن يأذن له الرسول (ص) بذلك.

٣ - للولاة والقضاة منهم في غيبة الرسول (ص) فقط.

٤ - التوقف عن الخوض في المسألة.

والمعتبر في نظر المؤلفة هو وقوع الاجتهاد مطلقاً من الصحابة فتؤيد رأيها بالوقائع وتؤكد على أنهم لم يكتفوا باجتهادهم دون الرجوع إلى الرسول (ص) الذي كان يبين لهم الحكم الصحيح عند اللزوم.

وفي تمهيد المؤلف للفقهاء الثالث وهو منهج اجتهاد الرسول (ص) تعطي المؤلف للقارئ فكرة توضح له كيفية اجتهاد الأصوليين. فتقول:

أمام المجتهد وسائل أربع لاستنباط الأحكام من المصادر وهي:

١ - تعيين المراد من النص الظني بحيث يمكن أن يتضح اندراج حكم الواقعة المعروضة تحته.

٢ - القياس وهو النظر في تعليل النص الظني بحيث يمكن أن يقاس حكم الواقعة الجديدة التي ليس فيها نص على حكم الواقعة المنصوص عليها أي (الحاق مسكوت عنه بمنصوص عليه لوجود معنى مشترك بينهما).

٣ - إدخال الفروع تحت أصولها العامة، ونشدان المصلحة واستلهاهم روح الشريعة ومقاصدها الكلية، وذلك بالتطبيق على القاعدة العامة التي تصبح الواقعة المعروضة إحدى جزئياتها ومندرجة تحتها أي (إدخال الفروع تحت أصولها العامة والجزئيات تحت قواعدها العامة).

٤ - الجمع بين الدليلين أو الترجيح بينهما بعد الحكم عليهما بالتعادل أو التعارض.

بعد هذا التمهيد، تعود المؤلف إلى التحدث عن منهج اجتهاده (ص) فتقول إن الوسيلتين الأولى والرابعة ليستا محلاً لاجتهاده (ص) لأن المراد من النصوص - وقد أنزلت عليه - واضح له (ص) تماماً وهو الذي يبينها للناس فكيف يغيب عنه شيء منها؟ وأما الرابعة فلأنه (ص) أوتي جوامع الكلم.

فكانت الوسيلة الثالثة مكاناً لاجتهاده (ص) وكذلك الثانية.

ذهب الجمهور إلى وقوع الاجتهاد فيه سواء كان اجتهاداً بطريق القياس أم بغيره من الأدلة - أما الحنفية فقد خصوا اجتهاده (ص) بالقياس فقط.

نماذج من أقيسة النبي (ص).

١ - ما ورد من أنه - ﷺ - لما سأله الجارية الخثعمية وقالت: يا رسول الله

إن أبي أدركته فريضة الحج شيخاً زماً لا يستطيع أن يحج؛ إن حجبت عنه أينفعه ذلك؟ قال لها: «أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أكان ينفعه ذلك؟ قالت: نعم! قال: فدين الله أحق بالقضاء».

ووجه الاحتجاج أنه - عليه الصلاة والسلام - ألحق دين الله بدين الأدمي في وجوب القضاء ونفعه وهو عين القياس، ومثل هذا يسميه الأصوليون: التنبيه إلى أصل القياس.

٢ - ما ورد من أنه - ﷺ - قال لرجل من فزارة أنكر ولده لما جاءت امرأته به أسود: «هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: ما ألوانها؟ قال: حمر، قال: هل فيها من أورك؟ قال: نعم، قال: فمن أين؟ قال: لعله نزعة عرق، قال: وهذا لعله نزعه عرق».

قال المزني: فأبان له بما يعرف أن الحُمْر، من الإبل تنتج الأورق فكذلك المرأة البيضاء تلد الأسود.

٣ - ما ورد من أنه - ﷺ - قال: «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوهما وباعوها وأكلوا أثانها».

ووجه الدلالة منه: أن النبي (ص) حكم بتحريم أثانها قياساً على أكلها المحرم بالنص.

٤ - ما ورد من أنه - ﷺ - قال: «محرم الحلال كمحلل الحرام» ووجهه ظاهر.

٥ - ما روي عنه - ﷺ - أنه علّل كثيراً من الأحكام، والتعليل موجب لاتباع العلة أينما كانت وذلك هو القياس.

من ذلك قوله (ص): «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها، فإنها تذكركم بالآخرة».

وقوله (ص) في حق شهداء أحد: «زملوهم بكلوهمهم ودمائهم فإنهم

يُحْشَرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَأَوْدَاجُهُمْ تَشْخَبُ دُمًّا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكِ».

وقوله (ص) في الصيد: «فَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ فَلَعَلَّ الْمَاءَ عَانَ عَلَى قَتْلِهِ».

نماذج من اجتهاده (ص) بالرأي

١ - مسألة تأبير النخل وقد مرّت

٢ - مسألة نقض الكعبة وأن يجعل لها بايين، باب يدخل الناس منه وباب يخرجون. وقد مرّ.

٣ - استغفاره (ص) للمنافقين. وقد مرّ أيضاً.

بعد وفاته (ص) تصدّر الصحابة رضوان الله عليهم للفتوى فاتحين للناس باب الاجتهاد وجواز الاختلاف فيه فوسع الله على الأمة بوجود الخلاف الفروعي فيهم والذي كان من أسبابه اختلاف مناهجهم بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى التي تذكرها المؤلفة بإسهاب.

وقد كان لأقوالهم - رضوان الله عليهم - الفضل الكبير على الاجتهاد - كذلك على خصوصية وغنى الفقه الإسلامي.

ففي عهد الصحابة كان هناك منهجان للاجتهاد:

منهج عام ارتضاه بعضهم ولم يخرجوا عنه؛ وآخر خاص لكل فرد أو جماعة لاختلاف طرق التفكير لديهم ولاختلاف تقديرهم للظروف والملايسات للحادثة التي هم بصدد الاجتهاد فيها.

على الرغم من أنه كان لكثير من الصحابة منهجه الخاص في الاجتهاد، إلا أن المؤلفة تخص بالذكر منهج الخليفة عمر بن الخطاب لأسباب كثيرة توردها.

فهي تبدأ بكلمة عن حياته، ومنزلته، وشجاعته ومن ثم تتكلم عن اجتهاده في عهد الرسالة وفي عهد أبي بكر وفي خلافته هو معطية الأمثلة

والشواهد على ذلك. فتبين خطته في الاجتهاد وتلخص مزايا منهجه رضوان الله عليه وعلى الصحابة أجمعين.

تناول المؤلف في الفصل الخامس الحديث عن مناهج الاجتهاد بعد عصر الصحابة مستعرضة أهم الأسباب التي أدت إلى تشعب طرق الاجتهاد وتباين اتجاهاته في عصر التابعين ومن بعدهم. لتنتقل بعد ذلك إلى الحديث عن منهج الاجتهاد عند الأئمة الأربعة أبي حنيفة، مالك، الشافعي وأحمد.

ويتضمن الفصل السادس من الكتاب مقارنة بين اجتهاد الرسول (ص) واجتهاد غيره. نوجز الفرق بين اجتهاده (ص) واجتهاد غيره بما يلي:

١ - اجتهاده (ص) واجتهاد الصحابة في عصر النبوة كان يتمتع بصبغة غابت عن الاجتهادات في غير عصر النبوة ألا وهي إقرار الوحي أو عدم إقراره.

٢ - كان الاجتهاد في عصر النبوة والصحابة وكثير من عهد التابعين يقوم على الواقع الملموس فيما يجد من النوازل بخلاف الاجتهاد فيما بعد والذي تعرض لمسائل لم تقع وهو ما يسمى بالفقه الفرضي.

٣ - اجتهاده (ص) بخلاف غيره يكون في الواضح من الكتاب والسنة وفي الخفي منها لأنه (ص) لا يخفي عليه شيء منها.

٤ - ينقسم اجتهاده (ص) تبعاً لتصرفاته إلى أربعة أقسام:

أ - تصرفه (ص) في الفتيا هو إخباره عن الله بما يجده من الأدلة في الأحكام الإلهية.

ب - تصرفه بالتبليغ هو مقتضى الرسالة التي أوكلت إليه.

ج - أما تصرفه (ص) بالأحكام فهو منشئ للأحكام لا مبلغ فقط.

د - وصفه بالإمامة.

وفي الختام تذكر المؤلف أن الحكمة من اجتهاد الرسول (ص) - وهو المؤيد

بالوحي - تعليم الأمة الإسلامية الاجتهاد والحث عليه وتأكيد أيضاً على إنسانيته وعبوديته لله وأن الدين لله وحده يحكم بما يشاء وليس للعبد إلا طاعة مولاه فيما أمر وانتهاه عما نهى عنه وزجر.

وكان (ص) باستشارته أصحابه فيما يستجد من وقائع وأحداث لم ينزل فيها وحي يعلمهم ويدربهم على العمل بالرأي فكان مراناً لهم كي يستقلوا بالاجتهاد فيما بعد.

تقول المؤلفة:

إن من أهم ما توصلت إليه دراسة هذا البحث أمرين لهما مكانتهما وقيمتها في الوقت المعاصر؛ أولهما: حاجة العصر إلى الاجتهاد وثانيهما: أهمية الشورى في الوقت المعاصر.

وتختتم المؤلفة الدراسة بإعطاء أربعة إرشادات لتنظيم الشورى التي تعتبر ركيزة من ركائز المجتمع الإسلامي ودعامة من دعائم حكمه.